JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29
https://jaspss.com

بحث بعنوان

تفعيل قاعدة البيانات وطريقة ادارتها لتسهيل الخدمة المجتمعية المقدمة

اعداد

سراج حسين علي الشرمان

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

الملخص

يُظهر مستخلص هذه الدراسة أن تحسين فعالية الخدمات المجتمعية يتطلب تفعيل قاعدة البيانات وتحسين إدارتها. تركز الدراسة على أهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تجربة المستفيدين وتحسين الأداء الإداري. من خلال تحليل أفضل الممارسات والتقنيات المبتكرة، تقدم الدراسة توصيات عملية لتعزيز قدرة المؤسسات على تقديم خدمات مجتمعية فعّالة.

تشمل التوصيات تعزيز تكامل البيانات وتحسين أمان قاعدة البيانات، بالإضافة إلى توفير تدريب مستمر للموظفين. يُشجع على تحسين واجهات المستخدم لتسهيل التفاعل مع النظام وتعزيز تبادل المعلومات. كما يُفضل تكثيف جهود الاتصال مع المستفيدين لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل.

تُسلط الدراسة الضوء على أهمية استثمار المؤسسات في تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز استخدام التحليل البياني. يهدف هذا إلى تمكين اتخاذ قرارات أكثر ذكاءًا وتحسين جودة الخدمات بشكل شامل. من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن تحقيق تحول إيجابي في تقديم الخدمات المجتمعية وتحقيق تكامل فعّال بين التكنولوجيا واحتياجات المجتمع.

Abstract:

This study underscores that improving the effectiveness of community services necessitates the activation of the database and the enhancement of its management. The study focuses on the importance of leveraging digital technology to enhance user experience and improve administrative performance. Through the analysis of best practices and innovative techniques, the study provides practical recommendations to enhance the capability of institutions in delivering efficient community services.

The recommendations include promoting data integration and improving the security of the database, in addition to providing continuous training for staff. Emphasis is placed on enhancing user interfaces to facilitate interaction with the system and promote information exchange. Furthermore, there is encouragement to intensify communication efforts with beneficiaries to better understand their needs.

The study highlights the significance of institutions investing in improving technological infrastructure and promoting the use of data analysis. This aims to enable smarter decision-making and enhance the overall quality of services. By adopting these recommendations, a positive transformation in the delivery of community services and achieving effective integration between technology and community needs can be realized.

المقدمة

تشكل قواعد البيانات الركيزة الأساسية في عصر المعلوماتية الحديث، حيث أصبحت هذه الأنظمة الرقمية أداة حيوية تدعم تنظيم وإدارة البيانات بكفاءة. تعتبر البيانات رصيدًا ثمينًا يحمل في طياته معلومات حيوية قادرة على تحسين وتسهيل الخدمة المجتمعية المقدمة. في هذا السياق، تأتي أهمية تفعيل قواعد البيانات وتحسين طرق إدارتها كمحور أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية وتطوير الخدمات التي تقدم للمجتمع.

تعتبر قواعد البيانات منصة أساسية تدعم عمليات جمع وتنظيم البيانات، مما يسهم في تسريع العمليات الإدارية وجعلها أكثر فعالية. يتطلب تحقيق هذا الهدف تفعيل القواعد بطريقة مبتكرة واستثمار الأساليب والتقنيات الحديثة في إدارتها. يتناول هذا البحث أهمية تفعيل قاعدة البيانات والطرق الفعّالة لإدارتها بهدف تحسين الخدمة المجتمعية المقدمة.

من خلال استكشاف أفضل الممارسات والتطبيقات الحديثة في مجال تفعيل قواعد البيانات، سنسلط الضوء على كيفية تحسين أداء الخدمة المجتمعية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحيوية. سيتم تسليط الضوء أيضًا على التحديات المحتملة وكيفية التغلب عليها بفاعلية لضمان استدامة النظم الرقمية المعتمدة.

إن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحسين إدارة قواعد البيانات وتفعيلها لدعم وتسهيل الخدمة المجتمعية، مما يسهم في تعزيز الفعالية الإدارية وتحسين جودة الحياة في المجتمع.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع في العصر الحديث من تحديات متعددة، ومن بين هذه التحديات تبرز مشكلة فعالية تقديم الخدمات المجتمعية. إن فعالية هذه الخدمات تتوقف بشكل كبير على كيفية إدارة البيانات وتفعيل قاعدة البيانات المرتبطة بها. يتسارع التطور التكنولوجي وزيادة حجم المعلومات المتاحة، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على النظم الإدارية القائمة.

تكمن جوهرية مشكلة الدراسة في تحسين فعالية الخدمات المجتمعية من خلال تفعيل قاعدة البيانات وتطوير طرق إدارتها. فقد أظهرت التجارب السابقة أن النجاح في تقديم خدمات فعّالة يتوقف على القدرة على جمع وتحليل البيانات بشكل سليم، وتوفير الوسائل المناسبة للوصول السريع والدقيق إلى هذه المعلومات. بالتالي، يعد تفعيل قاعدة البيانات وتبني أساليب إدارة حديثة جوابًا فعّالًا لتلك التحديات.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تحسين فعالية الخدمات المجتمعية من خلال تفعيل قاعدة البيانات وتبني أساليب حديثة في إدارتها. سيتم تحليل الأفضليات والعقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات والتقنيات المبتكرة المتاحة في هذا المجال. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على كيفية تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا الحديثة وحماية خصوصية المعلومات، بهدف تحسين جودة الخدمات وتلبية احتياجات المجتمع بشكل أكثر فعالية وشمولية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ضرورة التركيز على تحسين فعالية الخدمات المجتمعية وتطوير الأساليب التكنولوجية لإدارة البيانات. في ظل التحول الرقمي السريع وزيادة حجم المعلومات المتاحة، يعد تفعيل قاعدة البيانات وتحسين إدارتها أمرًا حيويًا لضمان تقديم خدمات مجتمعية متميزة.

تسهم الدراسة في تسليط الضوء على كيفية تجاوز التحديات التي تعترض تحقيق فعالية الخدمات المجتمعية، وذلك من خلال تفعيل وتحسين قاعدة البيانات. يمكن أن يؤدي التحسين في إدارة البيانات إلى تحسين جودة الخدمات وتسريع العمليات الإدارية، مما يعزز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة.

علاوة على ذلك، تساهم الدراسة في رفع الوعي حول أفضل الممارسات في مجال تفعيل قواعد البيانات وتحسين إدارتها، وهو أمر يسهم في تعزيز التكنولوجيا الرقمية في سياق خدمة المجتمع. بالتالي، يمكن للنتائج المستمدة من هذه الدراسة أن تشكل إسهامًا فعّالًا في تطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

الإطار النظري:

ان الحاجة الى التحول الالكتروني في البلديات امر ضروري في وقتنا الحالي للانطلاق نحو التنمية المستدامة والكف عن التركيز على النواحي التقليدية والتي بحاجة الى تقديم اضافات نوعية للبلديات في مجال تكنولوجيا المعلومات بحيث ترفع من اداء البلديات، كما ان التكنولوجيا الحديثة تساهم في رضا المواطن من خلال تقديم الخدمات بوقت وجهد اقل.

كما ان البلدية الالكترونية في عالمنا اليوم حيث التطبيقات الحديثة قد طالت كل شيء، وشهد قطاع التكنولوجيا ثورة هائلة بكل المهمات والوظائف، والاهمية تنبع من الحاجة الملحة من جهة المواطنين وقطاعات مؤسسات المجتمع المدني، الذين أصبحوا يحبذون تلقي الخدمة وطلب المعلومة عبر وسيلة اتصال تقنية يعلمونها ويألفونها تخفف عليهم عناء التنقل وكتابة الطلبات ودفع الرسوم، تقي المواطنين الروتين والبيروقراطية الادارية والتي لم تتناسب وادوات عصر الديجتال من جهة، ومن جهة اخرى فان البلدية الالكترونية مطلب ملح من خلال ما توفره من مزايا وايجابيات، ومن خلالها يتم تجاوز سلبيات البيروقراطية والادارة التقليدية.

يستند الاهتمام بآليات التحول من البلديات التقليدية الى الالكترونية الى حدة المشكلات الناجمة عن ضعف القدرات المحلية للبلديات التقليدية والتي انعكست سلباً على تنمية المجتمعات المحلية، حيث اصبحت البلديات التقليدية تركز فقط على تقديم الخدمات وقد لا تستطيع احيانا الى تقديمها نظرا لضعف الامكانيات البشرية والمادية نتيجة عدم التطور في استخدام اليات وادوات جديدة تساعدها على النهوض بشكل شامل.

ويبرز دور البلديات الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المهام التي تقوم به البلديات في مجال التخطيط والتوجيه والرقابة وفقا للصلاحيات الممنوحة لها، حيث تستطيع من خلال تفاعل وتداخل شركاء التنمية المحلية وقيامهم بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بناء على الاستراتيجيات والخطط التنموية المعدة سلفا لتحقيق تطلعات المجتمع المحلي في الحاضر والمستقبل.

دور البلديات في تسهيل خدماتها

تسعى البلديات بشكل عام ضمن صلاحياتها وحدود مناطقها الى تقديم الخدمات للمواطنين وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم، حيث تُقدم الخدمات مباشرة بواسطة موظفيها ومستخدميها، او ان تعهد بها ا وببعضها الى متعهدين او مقاولين كما يحق لها ان تعطي امتيازات لأشخاص او شركات لتقوم ببعض هذه الخدمات وتوفيرها للمواطنين.

تنبع اهمية هيئات الحكم المحلي من الخدمات التي تقدمها بكافة اشكالها حيث تُعتبر العين الساهرة لخدمة المواطنين، لما تُقدمه من مهام في البنية التحتية مثل: كهرباء، ومياه، وصرف صحي وطرق وارصفة وانشاء شبكات وحدائق ومنتزهات ومطاعم ومحلات ومراقبة

الباعة وانشاء مواقف ومراقبة الاوزان ومراقبة الاعلانات وترميم الشوارع والزراعة ومراقبة الابنية وتنفيذ سياسات الحكم المحلي لما له مصلحة عليا للمواطنين.

ناهيك عن الادوار الاخرى التي تهم التخطيط والبناء والتنظيم حيث تقوم بدور اساسي في اعداد مخططات هيكلية تخدم الاهداف الوطنية مع مراعاة القوانين المحلية، وهذه الامور كلها تقوم بها البلديات سواء اكانت بلدية تقليدية ام بلدية استطاعت استخدام الانظمة التكنولوجية الحديثة.

لكن متطلبات المرحلة الراهنة تتطلب من البلديات ان تتخطى عملها التقليدي في نطاق الخدمات الى مجال اوسع نحو العمل التنموي، والذي يتطلب تطوير البلديات الى الكترونية وتأهيل القيادات المحلية في مجالات الادارة التنموية المعاصرة والتخطيط التنموي، والتحرر في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والصحي والبيئي من القيود والمعوقات، والتعاون المشترك بين البلديات، والعمل على استخدام آليات جديدة تحول البلديات من التركيز على تقديم الخدمات الى بلديات قادرة على احداث

تنمية حقيقية تساعد في تنمية الاقتصاد المحلي والوصول الى اقتصاد مقاوم ليصبح لبنة اساسية نحو التطور.

معظم البلديات تقدم خدماتها عبر الوسائل التقليدية بزيارة مركز خدمة الجمهور والتنقل من دائرة الى اخرى وقد تأخذ وقت طويل لتقديم الخدمة للمواطن وهذه الوسائل القديمة لا تستطيع تطوير البلديات من حيث الخدمات او التحول الى العمل التنموي.

تفعيل قاعدة البيانات

عملية استخدام الجهات التي ستدخل في نطاق الدراسة لتقنيات المعلومات الحديثة، المادية والمنطقية من أجهزة «تفعيل قاعدة البيانات» هي الحاسبات وبرمجياتها، وتقنيات الاتصالات وملحقاتها، للقيام بجميع المهام التي كانت تقوم بها التفعيل قاعدة التقليدية وأكثر، ذلك لزيادة السيطرة على الوثائق وتسهيل وسائل إدارتها من خلال أسس التنظيم المعلوماتي.

هو نص تم إنشاؤه «المستند الرقمي» أحياناً يتم الخلط بين مصطلحي تفعيل قاعدة البيانات والمستندات الرقمية. على سبيل المثال باستخدام برامج معالجة النصوص، ولكن لا يتم تنظيم البيانات به داخل جدول. كانت للتطورات التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الثمانينات والتسعينات أثر كبير على تطبيقات نظم المعلومات في المؤسسات العامة والخاصة؛ فبعد ظهور الشبكات المحلية وشبكات الإنترنت والإنترانت دخلت تطبيقات الأتمتة في المؤسسات العامة والخاصة مرحلة أعمق وأشمل من المراحل السابقة جميعها.

والبلديات الالكترونية تساهم في اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية على اساس المشاركة الفاعلة والحيوية، وايضاً تساهم البلديات الالكترونية في اشراك مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين في وضع الخطة الاستراتيجية للمنطقة المحلية بشكل يلائم تطلعاتهم واحتياجاتهم.

وكان لتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشبكات السريعة تأثير كبير على طرق إنشاء السجلات الإلكترونية وسهولة نقل الرسائل والوثائق والبرمجيات إلى أية نقطة متصلة بشبكة الإنترنت في أي مكان من العالم؛ وبذلك أمكن تقنيا معالجة ونقل جميع المعلومات المطلوبة في جميع أقسام المؤسسات الرسمية والخاصة المتباعدة جغرافيا؛ تماما كما لو أن موظفي المؤسسة يعملون في مبنى

واحد دون أن يخسروا أية ميزه من سهولة استخدام الوثائق الورقية أو مصداقيتها: وهكذا ظهر اهتمام الأرشيفين بحفظ واسترجاع هذه الوثائق الرسمية الإلكترونية التي تجرى ضمن بنية إلكترونية بحته، وفي جزء هام من هذه الحالات دون استخدام الورق.

ومع توجه المؤسسات نحو اعتماد السجلات الالكترونية كان لا بد للمؤسسات الأرشيفية من مواكبة هذا التطور التقني الهام؛ فقد أنشأ المجلس التقني للأرشيف ICA في أواسط السبعينات لجنة للأتمتة أصدرت توجيهات إرشادية لتطوير المناهج التعليمية بما يكفل إدماج دراسة تطبيقات الأتمتة في المؤسسات الأرشيفية. وفى عام 1993 تأسست لجنة السجلات الإلكترونية في المجلس الدولي للأرشيفICA ، وقد أعدت هذه اللجنة ثلاث دراسات طرحتها في ندوة استشارية عام 1996 ثم نشرتها بعد إقرارها رسميا لتصبح من الوثائق المعتمدة لدى المجلس.

مراحل تفعيل قاعدة البيانات

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

تنقسم مراحل تفعيل قاعدة البيانات إلى مرحلتين أساسيتين

أولا: مراحل التخطيط للتفعيل قاعدة الإلكترونية وتشمل:

•مرحلة الدراسة والمسح: وتتمثل في حصر الوثائق المزعم رقمنتها وتحديد كميتها وأشكالها وأنواعها التي تختلف حسب اللون/الحجم/الجودة الورقية.

•مرحلة التحليل: وتتمثل في تحديد الأولويات لتحويل الوثائق من الورقية إلى الإلكترونية وإعداد قوائم تتضمن البيانات الأساسية للوثائق كتحديد أماكنها وعناوين تواجدها وحفظها ودرجة نشاطها...إلخ. وهو بمثابة الجرد الكامل للوثائق.

•مرحلة بناء الخطة: وتتمثل في وضع خطة لحفظ الوثائق: أي قواعد لمدد استبقائها أي مدة حفظها وتاريخ وتقرير مصيرها النهائي وتحديد تاريخ إتلافها أو ترحيلها. وكذلك تحديد نظام لتصنيف الوثائق أي بإسناد رموز تصنيفية لها ومكنز يحتوي على مصطلحات موحدة ككلمات مفتاحية لاستعمالها عند البحث واسترجاع الوثيقة.

•مرحلة اختيار البرمجيات: وتشمل التجهيزات الآلية والبرمجيات المختصة بالتصرف الإلكتروني في الوثائق والمنظومات وقواعد البيانات اللازمة ووضع الحقول المناسبة واختيار أدوات البحث وإعداد التقارير المطلوبة...إلخ.

•مرحلة إعداد قواعد البيانات: وتتمثل في إعداد قواعد للبيانات التي ستتضمنها حفظ ومعالجة الوثائق الإلكترونية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

ثانيا: المراحل التنفيذية للتفعيل قاعدة الإلكترونية وتشمل:

•مرحلة تحضير الوثائق والبيانات.

•مرحلة التصوير الضوئي.

•مرحلة مراقبة وتدقيق الجودة.

•مرحلة الفهرسة.

مرحلة إعداد البيانات.

•مرحلة الحفظ والتخزين.

•مرحلة الاطلاع على تفعيل قاعدة البيانات.

•مرحلة تحضير الوثائق والبيانات.

•استبعاد الأوراق المكررة والتي لن يتم أرشفتها.

•تصوير بعض الوثائق القديمة يدويا حتى نستطيع تصويرها ضوئيا.

•إزالة الدبابيس الموجودة على الوثائق.

•فصل الأوراق إلى مجموعات حسب الحجم أو التي تحتوي على ألوان أو التي تحتوي بيانات على الوجهين...إلخ.

•وضع علامات مميزه على الوثائق وتسهيل عملية تجميعها كما كانت قبل التصوير الضوئي.

مرحلة التصوير الضوئي

تتم عملية التصوير الضوئي للوثائق التي تم تحضيرها سابقا بواسطة أجهزة المسح الضوئي المناسبة لحجم الوثيقة ووضوحها، وعملية التصوير الضوئي هي الخطوة الأولى لتحويل البيانات الورقية إلى ملفات إلكترونية يتم تخزينها على أجهزة الحاسب الآلي. كما لابد من التركيز على الأجهزة المطلوبة للتخزين، نوع الملف الإلكتروني. استخدام خاصية ضغط البيانات، صلاحيات الاطلاع والتغيير.

مرحلة مراقبة وتدقيق الجودة

وهي مرحلة تتم بالتوازي مع عملية التصوير الضوئي حيث يقوم الموظف الذي يصور البيانات ضوئيا أو أي موظف أخر تكون مهمته مراقبة الجودة بالتدقيق على البيانات المصورة ضوئيا ومقارنتها بالأصل للتأكد من وضوحها وجودتها وعدم ضياع أي معلومة قد تحتويها الوثيقة.

مرحلة الفهرسة

هي مرحلة إدخال البيانات والفهارس المتعلقة بالبيانات والأوراق التي يتم تصويرها وهي عملية فهرسة مادية ووصفية وتكشيف للوثائق من أجل إقامة ربط بين بطاقة الفهرس والملف المرافق لهذه الصورة وهذا بإعطاء كاشف وحيد يتم تدوينه على الوثيقة الرقمية وعلى بطاقة التكشيف. ويمكن أن يتم التكشيف يدويا أو آلياً؛ حيث ان التكشيف اليدوي هو عبارة عن تلخيص أو تحليل للوثيقة والذي يمكن أن يتم بكشاف يحتوي على الكلمات الواصفات.

أما التكشيف الآلي (الأوتوماتيكي) هي طريقة التكشيف الأكثر استعمالا حيث يتم استخلاص كل المصطلحات وتشكيل كشاف عام مع الاستغناء عن كلمات أو أدوات الربط؛ ويمكن استعمال برمجيات في عملية التكشيف؛ إما أن تكون معدة خصيصا للهيئة أو تكون برمجيات عامة.

مرحلة إعادة البيانات إلى أصولها

وتتمثل هذه العملية في إعادة البيانات والوثائق التي كانت في طور التصوير الضوئي إلى بعضها وإلى أصولها التي كانت عليها قبل الرقمنه وذلك بإعادة تدبيسها بعد فكها من بعضها.

مرحلة الحفظ والتخزين

تتم مرحلة حفظ وخزن الوثائق في وسائط ودعائم مختلفة منها ذاكرة الحاسب نفسه ومنها الأقراص الممغنطة والمدمجة وكذلك في النظم المركزية وهي طريقة الحفظ الاحتياطي. إن رقمنة الأرصدة الأرشيفية وإنفاق المبالغ المالية والبشرية والتجهيزية عليها ليس بغرض الحفظ فقط وإنما لهدف أهم وهو تبليغ الأرشيف للمستفيدين والاطلاع عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

عيوب تفعيل قاعدة البيانات

قد يحتوي تفعيل قاعدة البيانات – المحفوظ داخل جدول– على معلومات عن عدد محدود من العناصر لكنه ليس الحل الأمثل لفهرسة المعلومات. على سبيل المثال، حين يتم إدراج عدد كبير من الفئات (الحقول) في بعض الأحوال للوصول للعناصر (السجلات) الجديدة يجب تكرار بيانات تم إدراجها بالفعل مما يتسبب فيما يسمى بالتكرار. لهذا السبب، يوجد أنظمة أخرى لتخزين البيانات تعرف بقواعد البيانات.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

من الذي يحتاج الى تفعيل قاعدة البيانات:

اقسام ادارة الموارد البشرية والتي تحتوي على ملفات المنتسبين.

دوائر الاحوال الشخصية والجنسية والتي تحفظ معلومات وأوليات كافة المواطنين.

المؤسسات المعنية بتسجيل الاملاك والعقارات والاراضي الزراعية والتي تحفظ كم هائل من الوثائق الهامة والمتعلقة بملكية ومواصفات هذه العقارات بالإضافة الى خرائطها والتي قد تقدر عمر البعض منها بأكثر من مئة سنة.

المؤسسات والشركات المعنية بالمشاريع الهندسية والتي تحفظ اضابير هذه المشاريع بما فيها الوثائق والاوراق والخرائط المتعلقة بالمشروع.

الافراد الذين لديهم ملفات ووثائق كثيرة وثمينة ويريدون حفظها من التلف والضياع والاحتفاظ بها في مكان آمن.

من الامثلة الواردة اعلاه يتبين لنا أن جميع القطاعات الحكومية والوزارات بلا استثناء اضافة الى الشركات غير الحكومية (الخاصة) والمنظمات وبعض الافراد كلهم بحاجة الى تفعيل قاعدة البيانات لضمان المحافظة على سلامة ملفاتهم ووثائقهم باختلاف أنواعها.

اهداف تفعيل قاعدة البيانات

توفير المساحات المكتبية المستهلكة لتخزين البيانات الورقية.

توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الاصول للتلف والفقدان نتيجة ألية عوامل طبيعية أو بشرية مثل الرطوبة، الغبار، الحشرات الضارة، الحرائق، ضياع مستندات، سوء الاستخدام، السرقة وغيرها.

تقليل الوقت المستهلك في البحث عن البيانات.

سهولة استرجاع الوثائق المطلوبة وذلك باستخدام طرق مختلفة للبحث، مع إمكانية وضع أكثر من صيغة بحث.

سهولة تبادل الوثائق داخل اقسام المؤسسة.

إتاحة الوثائق للاطلاع عليها من قبل العديد من الاشخاص في نفس الوقت.

زيادة فعالية صلاحيات الاطلاع على الوثائق.

الاهداف الاستراتيجية للتفعيل قاعدة الالكترونية

توفير الجهد والمال.

توفير الوقت وذلك من خلال سلاسة تبادل الوثائق الكترونيا بين المؤسسات المختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة بأسهل وأسرع الطرق.

مساعدة الادارة وصناع القرار على اتخاذ القرارات الصائبة استنادا على المعلومات الصحيحة والحديثة.

الوصول الى إدارة بلا أوراق والتي تؤدي بدورها الى بيئة خضراء.

الطريق نحو الحكومة الالكترونية.

البلدية الالكترونية

تُعرف البلدية الالكترونية بانها "نظام قائم على احداث تحول في الطريقة التي تعمل بها الهيئة المحلية ومجالس الخدمات المشتركة من خلال الاستخدام الامثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تسهيل ادارة الخدمات وتوفيرها بشكل أفضل للمستفيدين لتعزيز تحقيق مفاهيم الحكم الرشيد."

البلديات الالكترونية لها أثر فعال على التنمية، فمفهوم التنمية المحلية هي "عملية تنموية تشاركية يعمل خلالها المجتمع المحلي والمؤسسات والقطاعات غير الحكومية بالشراكة من اجل خلق ظروف عمل أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للأجيال القادمة."

والبلدية الالكترونية نظام لتقديم العمل الاداري باستخدام تطبيقات تقنية نظم المعلومات تساهم في ربط ادارات البلدية ببعضها البعض وتقديم الخدمات للمواطنين عن بُعد.

اهداف البلديات الالكترونية

هناك اهداف استراتيجية اهمها تعزيز القدرات الاقتصادية في منطقة محلية من اجل تسهيل مستقبلها الاقتصادي والمعيشي والبلديات الالكترونية تساعد في ترسيخ العملية التي يقوم خلالها الشركاء من القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، وتسهيل جودة الخدمات الموجهة للمواطنين، وبناء جسور الثقة بين المواطن والبلدية، وتوفير معلومات ومعرفة المواطن ما له وما عليه، ومحاربة الفساد

وتعزيز مبدأ الشفافية والوصول الى الحكم الرشيد، وهناك هدف سهولة التواصل بين كافة دوائر الهيئات المحلية وربطها بعضها البعض، ومن خلال استخدام الانظمة الالكترونية يتم تخفيف اعباء الجهاز الاداري" البيروقراطية.

اهداف قريبة وبعيدة المدى

من اهم اهداف البلديات الالكترونية قريبة المدى وهو تخفيف الضغط على الموظفين، وتطوير البنى التحتية اللازمة لتشغيل الخدمات الالكترونية وتبسيط اجراءات العمل والدقة والانجاز بشكل أسرع وجهد اقل واختصار الاجراءات الادارية بين الدوائر وتقديم الخدمات عن بُعد.

اما اهدافها بعيدة المدى تسهيل الاجراءات والنظم الداخلية وتوعية المواطنين بتسديد الديون بطريقة الكترونية وإدراك الخطر حول عدم التسديد في الموعد المحدد، وجذب الاستثمار من المؤسسات ذات العلاقة لإقامة المشاريع اللازمة للمواطنين.

العقبات التي تواجه البلديات الالكترونية

ان اهم المعيقات التي تواجه هيئات الحكم المحلي نحو التحول من البلديات التقليدية الى الالكترونية وهو ندرة الموارد المالية، فالنواحي المادية تساعد على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في البلديات وبالتحديد في البلديات التي تعاني من ضعف في جمع الضرائب لأسباب عديدة وايضا لعدم توفر المنح.

ضعف الامكانيات الفنية والفيزيائية والبنية التحتية المعلوماتية.

سياسة التوظيف على اسس لا تعتمد على الكفاءات والتي لا تتناسب مع تطور النظام الالكتروني الحديث، حيث ان عدم امتلاك الكوادر البشرية والموظفين مهارات تقنية يؤدي الامر الى اعاقة تحول البلدية الى الكترونية، وبعض الموظفين يقاومون التغيير.

عدم وجود سياسات واضحة لعملية التحول ووجود ضبابية حول مفهوم البلديات الالكترونية وكيفية الوصول اليها.

وجود انظمة محوسبة غير مترابطة مع بعضها البعض لدى بعض البلدية بشكل خاص النظام المالي ونظام مركز خدمات الجمهور.

عدم قدرة البلديات في توعية الجمهور حول توفيرها للخدمات الالكترونية.

ارتفاع تكاليف الصيانة للأنظمة المعلوماتية واحتكار بعض الشركات للأنظمة المعلوماتية.

مكونات البلدية الالكترونية

- تفعيل قاعدة البيانات يشمل المكتبات الالكترونية وغرف العمل.
- الاعمال الالكترونية تشمل مركز خدمات الجمهور.
- المواطنة الالكترونية يشمل سجلات سكانية والاحصائيات وعناوين الاقامة.
- اتاحة الوصول الالكتروني تشمل صفحات الشبكة الناطقة لفاقدي او ضعاف البصر ومواقع الشبكة العامة التي تساعد على تعلم قيادة الحاسب الآلي ومحو الامية المعلوماتية.

الخاتمة

إن البلدية الإلكترونية هي نمط متطور وجديد من الإدارة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتسهيل مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها البلديات للمواطنين، وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات عبر الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت والهواتف الخلوية والأرضية وبسرعة وفعالية عالية.

ان تحول البلديات من التقليدية الى الالكترونية يساهم في اشراك المواطن في صنع القرار، كما انه يقلص من عدد المراجعين الى هيئات الحكم المحلي، كما ان عملية التحول يتوافق مع متطلبات التكامل مع الحكومة الالكترونية والتي اصبحت من متطلبات العصر الحالي.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ان البلدية الإلكترونية ليست الحل السحري لمشاكلنا ولن تُغير طبيعة العمل البلدي وأداءه بشكل فوري، بل هي عملية تطويرية طويلة الأمد، ويجب ان يصاحبها عملية تطوير اداري ثقافي شاملة.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة والتحليلات التي تمت، يمكن تقديم التوصيات التالية لتحسين فعالية الخدمات المجتمعية من خلال تفعيل قاعدة البيانات وتحسين إدارتها:

- يُوصى بتطوير آليات تكامل البيانات لتسهيل التبادل الفعّال والسلس بين الأقسام المختلفة. ذلك يُسهم في تحسين التعاون بين الأقسام المختلفة ويزيد من فعالية العمليات الإدارية.

- يجب تكريس اهتمام كبير لتعزيز أمان قاعدة البيانات من خلال تبني أحدث تقنيات الحماية وتشفير البيانات. هذا يضمن حماية المعلومات الحساسة ويحفظ خصوصية المستفيدين.
- يفضل تصميم واجهات المستخدم بطريقة تجعل استخدام قاعدة البيانات أكثر سهولة وفهمًا، مما يقلل من فترات التدريب ويزيد من قبول المستخدمين لتلك الأنظمة.
- يجب تقديم برامج تدريب مستمرة للموظفين المعنيين بإدارة البيانات لضمان استيعابهم لأحدث التقنيات والممارسات في مجال تفعيل قواعد البيانات.
- يُنصح بتعزيز استخدام تقنيات التحليل البياني للاستفادة القصوى من البيانات المتاحة. ذلك يمكن من اتخاذ قرارات أكثر ذكاءًا وتوجيه الخدمات بشكل أفضل وأكثر تكيفًا مع احتياجات المجتمع.
- يُشجع على تفعيل آليات تواصل فعّالة مع المستفيدين لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل وتحسين جودة الخدمات بناءً على ردود فعلهم وملاحظاتهم.
- يجب على المؤسسات الاستثمار في تحسين البنية التحتية لضمان استقرار وأداء عالي لقاعدة البيانات، مما يسهم في توفير خدمات مستدامة وموثوقة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (37)
2024-1-29

المصادر والمراجع

وزارة الادارة المحلي (2018)، الاطار الاستراتيجي للتحول الى بلديات الكترونية" 2019 – 2023 "، البيرة، فلسطين.

اشتية، محمد، (2018)، "البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين"، الطبعة الثانية، بكدار، البيرة، فلسطين. الارشيف تاريخه أصنافه إدارته/ تأليف: سالم عبود الألوسي، محمد محجوب كامل.

الصبحي،محمد، (2014)،"ادارة المعرفة في بوابات الحكومة الالكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الاولى، العدد 189 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.

تمارا حداد، (٢٠٢٢)، دور إدارة الموارد البشرية في تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى الهيئات المحلية، مقالة منشورة على مدونة وكالة وطن للأنباء، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي : https://www.wattan.net/ar/news/366353.html

زميرلي إيمان، (٢٠١٨)، تفعيل قاعدة البيانات، مقالة منشورة على مدونة زميرلي إيمان، متوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://zemirliimane.blogspot.com